



تقييم فاعلية إجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

د. محمد أبوخزام فرج
جامعة سرت، كلية الاقتصاد
abokzam@su.edu.ly

د. عبد الله محمد امهلهل
جامعة سرت، كلية الاقتصاد
Amhlhl@su.edu.ly

 <https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i6.35>

تاريخ الاستلام: 2025/06/21 ؛ تاريخ القبول: 2025/08/13 ؛ تاريخ النشر: 2025/09/01

المستخلص

تهدف الدراسة الى تقييم مدى فاعلية اجراءات التدقيق والمراجعة الداخلية المطبقة في المصارف الليبية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تصميم اطارها النظري واجراءاتها المنهجية، وفي سبيل جمع البيانات تم الاعتماد على استراتيجية الدراسة المسحية، حيث اشتملت على موظفي اقسام المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت وذلك بواسطة نموذج استبيان معد لقياس متغيرات الدراسة. وقد خلصت نتائج الدراسة الى أن اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تتسم بمستوى مقبول من الفاعلية ، كما انها تعتبر - الى حد متوسط - متوافقة مع الضوابط والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية. وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف المركزي بوضع تشريعات وضوابط تضمن إيجاد معايير محلية للمراجعة الداخلية، مسترشدين بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المعايير الدولية للمراجعة الدولية، المصارف التجارية الليبية.

Abstract

This study aims to evaluate the effectiveness of internal auditing procedures applied in Libyan banks in light of international internal auditing standards. The descriptive approach was adopted in designing the theoretical framework and methodological procedures of the study. For data collection, a survey strategy was employed, targeting employees of internal audit departments in commercial banks operating in the city of Sirte, using a questionnaire designed to measure the study variables. The results of the study concluded that the internal audit procedures in commercial banks are characterized by an acceptable level of effectiveness and are considered - to a moderate extent - compatible with international internal auditing standards. The study recommended that the Central Bank should develop legislation and controls that ensure the establishment of local standards for internal auditing, guided by the generally accepted international internal auditing standards.

Keywords: Internal auditing, International internal auditing standards, Libyan commercial banks.



أولا - الإطار العام للدراسة

❖ المقدمة

تعد وظيفة المراجعة الداخلية أحد آليات وادوات نظام الرقابة الداخلية بمؤسسات الاعمال ، فهي تعد نشاط مستقل تقوم به وحدة او ادارة مختصة داخل المنظمة من اجل ضبط المخالفات والانحرافات في الاداء ، كما انها تقدم معلومات وارشادات تساعد الإدارة في التحقق من تنفيذ الضوابط والاجراءات والسياسات الادارية والمالية التي تكفل حماية أصول المؤسسة وضمان صحة ودقة البيانات والمعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية المختلفة. إلا انه للمراجعة الداخلية معايير محاسبية وإجراءات لا بد من توفرها لكي يتمكن المراجع الداخلي من أداء عمله بكفاءة وفاعلية وهذه المعايير تمثل ما يجب ان تكون عليه المراجعة الداخلية وكيفية تنفيذ الاعمال الموكلة لها لكي تؤدي دورها بشكل فعال، لذلك حظي موضوع المراجعة الداخلية باهتمام عالمي كبير من قبل الممارسين والباحثين على حد سواء في كل الانشطة الاقتصادية وبالأخص المؤسسات المالية من اجل تطوير ووضع معايير موحدة تنظم عمليات المراجعة والضبط الداخلي من اجل الحد من الفساد المالي والاداري. وبعد العديد من المحاولات والمبادرات من قبل جهات رقابية مهنية دولية لوضع معايير وممارسات محددة لقواعد اعمال المراجعة الداخلية، تم وضع وصياغة معايير دولية للمراجعة والتدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) تهدف الى ضمان جودة اداء المدققين الداخليين بأجهزة ووحدات المراجعة الداخلية وتحسين فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية. بالرغم من أن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي لا تكتسب الصبغة الإلزامية على مؤسسات الاعمال المختلفة إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة في عدد من اقتصاديات دول العالم والتي أصبحت سمة من سمات بيئة الاعمال المعاصرة، فتطبيق معايير المراجعة الدولية من شأنها إظهار منشآت الاعمال بشكل أكثر شفافية ويزيد من مصداقيتها والثقة بالتقارير المالية التي تصدرها.

❖ مشكلة الدراسة

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة في غاية الاهمية للجهاز المصرفي، فهي تسهم في اكتشاف جوانب القصور أو الانحراف التي قد تواجه العمليات المصرفية بما يسمح بمعالجتها في الوقت المناسب، إلا أنه في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الغير مستقرة يواجه القطاع المصرفي الليبي ضعفاً وقصوراً بشكل عام في أداء وحدات المراجعة الداخلية على صعيد كل من الإجراءات الإدارية والمحاسبية، وهذا وفق ما اشارت اليه - مؤخرًا - كل



من تقارير ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية، التي بينت ان هذا الضعف ناتج عن مخالفة العديد من المصارف للضوابط والمعايير المعايير الدولية للمراجعة الداخلية مما ادى الى حدوث حالات التلاعب والعبث والتزوير والأخطاء في العمليات المصرفية. ولذلك جاءت هذه الدراسة للتحقق من صحة هذا الادعاء ومدى فاعلية اجراءات المراجعة الداخلية بتلك المصارف ومدى انسجامها مع المعايير الدولية للمراجعة والتدقيق الداخلي. وبالتالي فإن اشكالية الدراسة تتمثل في التساؤلات التالية :

- ما ماهية اجراءات المراجعة الداخلية وأهميتها بالمصارف وما هي المعايير الدولية للمراجعة الداخلية؟
- هل اجراءات المراجعة الداخلية المطبقة بالمصارف التجارية الليبية فاعلة في تحقيق اهدافها المنشودة؟
- ما مدى توافق وانسجام اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية مع ضوابط المعايير الدولية للمراجعة الداخلية؟

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف الاتية:

- التعرف على اجراءات المراجعة الداخلية ومفهوم المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأهمية تطبيقها بالمؤسسات المصرفية.
- تقييم مدى فاعلية اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية في تحقيق اهدافها المنشودة.
- التعرف على مدى توافق اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية مع ضوابط المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي من شأنها أن تعزز فاعلية إجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف محل الدراسة في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

❖ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على تقييم اهم وظيفة رقابية مهمة لأي مؤسسة لكشف الانحرافات والاطفاء في اداء انشطتها وخدماتها. وتزداد الاهمية كونها ركزت على اهم القطاعات التجارية وهو القطاع المصرفي كونه الشريك الاساسي في الاقتصاد الوطني لأي بلد. ومن ناحية اخرى، فإن تقييم واقع إجراءات المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي ومدى توافقها مع المعايير الدولية للمراجعة والتدقيق الداخلي - رغم حالة عدم الاستقرار السياسي الراهنة - والتأكيد على أهمية هذه المعايير ودورها في تحسين فاعلية اداء



وحدات واقسام المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي، يعد دراسة مرجعية شاملة تحت الباحثين على المزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية ، كما ان هذه الدراسة تقدم نتائج وادلة تطبيقية للقيادات الادارية بالمصارف التجارية الليبية تساعدها على تطوير وتحسين اجراءات المراجعة الداخلية ومعرفة اسباب قصورها وزيادة فاعليتها.

❖ فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة واهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية (1): تتصف اجراءات المراجعة الداخلية المطبقة بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة الفاعلية في تحقيق اهدافها.

الفرضية (2): يتم تطبيق اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف محل الدراسة بالاسترشاد بضوابط المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

❖ الدراسات السابقة

حظي موضوع الدراسة باهتمام كبير من الباحثين، ومن خلال اطلاع الباحثان على ما توفر من دراسات تناولت اشكالية الدراسة تمكن من حصر اهم تلك الدراسات في البيئة الليبية والعربية بالرغم من اختلاف سمات البيئة التي اجريت بها بسبب تباين اقتصاديات كثير من البلدان على النحو التالي:

- دراسة خلاط وآخرون، (2023) تسعى للتحقق من مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في المصارف التجارية الليبية العامة والمتمثلة في الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية لدى موظفي إدارة المراجعين الداخليين بالمصارف الليبية العامة. حيث توصلت الدراسة الى إن إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية العامة تتمتع بالاستقلالية الكافية والموضوعية اللازمة، وتتوفر فيها الكفاءة المهنية والفنية لدى موظفيها وعليه اوصت الدراسة المصارف الليبية العامة بان تهتم بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية .

- دراسة الترهوني وآخرون، (2023) هدفت الى التعرف على دور الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين الليبية. وقد اقتصرت الدراسة على بيان دور معايير المراجعة الدولية على خاصيتين من خصائص جودة التقارير المالية (الملائمة – الموثوقية)، وذلك من خلال جمع



البيانات الأولية بواسطة نموذج استبيان وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي (spss). وجاءت النتائج مؤكدة لأهمية الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين ملائمة وموثوقية التقارير المالية.

- دراسة الحارس، (2022) التي هدفت إلى التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل توصيف واقع تطبيق معايير التدقيق الدولية بالمصارف المدروسة. وقد اظهرت النتائج الى وجود معوقات تعترض تطبيق المعايير التدقيق الداخلي بالمصارف الخاصة السورية وهي: عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير المراجعة الدولية، عدم وجود إدراك كافي لأهمية معايير المراجعة الداخلية، عدم وجود اشراف على تطبيق المعايير في المصارف السورية، عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي.

- دراسة فضل الله وآخرون، (2021) هدفت الى تقييم مدى تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية بالمصرف التجاري الوطني في المنطقة الشرقية. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام استبانة موزعة على المراجعين الداخليين بفروع المصرف التجاري الوطني بالمنطقة الشرقية. وتوصلت الدراسة الى إن متطلبات ومعايير المراجعة الداخلية الدولية والمتعلقة بتقييم و تطوير إدارة المخاطر، عمليات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة معمول بها بالمصرف عينة الدراسة. كما اشارت الدراسة أيضا الى ان هناك معوقات تحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية ومنها عدم وجود إلزام قانوني بمعايير المراجعة الدولية، عدم رغبة الإدارة العليا في تطبيق المعايير الدولية، ندرة الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين.

- دراسة كريبات، (2017) وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية. حيث اتبع الباحث منهج دراسة الحالة بتطبيقه على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة. وقد أظهرت النتائج أن نسبة تطبيق معايير المراجعة الداخلية بلغت (73%)، وأن من أهم صعوبات او معوقات تبني تلك المعايير بالشركة كان عدم وجود وعي وإدراك كافي من الإدارة العليا لأهمية الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IIA)، فضلا عن عدم الزامية تلك المعايير. ولذلك فقد اقترحت الدراسة التوصية بتشديد نشر وعي وإدراك المراجعين الداخليين بأهمية وفوائد المعايير الدولية للمراجعة، بالإضافة الى إجراء مزيد من الدراسات وورش العمل في بيئة الاعمال الليبية.

- دراسة صالحى ومايو، (2016) هدفت الدراسة الى التعرف على واقع ممارسات معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IIA)، حيث أجريت الدراسة على عينة من 12 شركة جزائرية. حيث اظهرت نتائج الدراسة



توافق ممارسات المراجعة الداخلية بالشركات المبحوثة مع متطلبات معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IIA). كما اظهرت النتائج ان المراجعين الداخليين يتمتعون بالكفاءة المهنية والاستقلالية في أداء مهامهم المؤكدة لهم، بالإضافة الى ان مجالس الإدارة والإدارات العليا بالشركات لديهم إلمام وإدراك كافي لأهمية وظيفة المراجعة. وقدمت الدراسة توصية بزيادة الاهتمام بتطبيق المعايير بشكل أكبر مما هو مطبق حالياً كما اوصت بضرورة العمل على اصدار معايير مراجعة داخلية تتلاءم وبيئة الاعمال الجزائرية على ان تكون تلك المعايير الزامية.

- دراسة العمري وعبدالمغني، (2006) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المراجعة الدولية المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية واستكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيقها ولتحقيق هذه الاهداف تم اجراء دراسة مسحية لإقسام المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية اليمنية وقد اظهرت نتائج الدراسة ان درجة تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية اليمنية ضعيف وكذا اظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية كما بين وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة الدولية من اهمها عدم وجود الزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك المصارف.

❖ التعليق على الدراسات السابقة

تأسيساً على ما تقدم فإن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو المراجعة الداخلية الا ان معظم تلك الدراسات اهتمت بدراسة اهمية المراجعة الداخلية ودورها او ربطها بقضايا وانظمة ادارية ومالية مختلفة، والقليل جدا منها التي اهتمت بتقييم مدى فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسات المصرفية ومدى اهمية توافرها مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. كما انها تختلف الدراسة عنها في الاجراءات المنهجية المتبعة وطرق قياس متغيرات الدراسة بالإضافة الى اختلاف سمات البيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي أجريت عليها تلك الدراسات. مما يتيح المجال للباحثين في الإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي لموضوع الدراسة. كما تميزت هذه الدراسة بشموليتها كونها قدمت تحقيق وصفي وتفسيري عن مدى فاعلية اجراءات المراجعة والتدقيق الداخلي بالمصارف التجارية الليبية ومدى توافرها مع المعايير الدولية للمراجعة، اي بمعنى انها لم ينحصر مجالها في الجانب الوصفي المتعلق بتحليل واقع ممارسات اجراءات المراجعة والتدقيق الداخلي فقط بل تعداه ليشمل تحليل تفسيري حول



مدى توافقها مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ولهذا فان هذا الجهد البحثي يعد دراسة مرجعية في بيئة الاعمال المصرفية في ليبيا. أيضاً تشابهت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في العينة المنتقاة للدراسة وذلك من حيث القطاع والبلد لما في ذلك من اعتبارات تتعلق باختلاف البيئة القانونية والاقتصادية التي تعمل بها المصارف التجارية من دولة إلى أخرى. وعموماً فإن مراجعة الجهود البحثية السابقة امر في غاية الاهمية والافادة في عدة جوانب مثل تصميم وتطوير الإطار العام للدراسة وبناء الاطار النظري الفلسفي لإشكالية الدراسة وتعريف متغيراتها وصياغة الفرضيات الملائمة لتساؤلات الدراسة، والتعرف على طبيعة ومصادر البيانات الملائمة للدراسة والاداة المناسبة لجمعها.

ثانياً - الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول - مفهوم المراجعة الداخلية

ظهر مفهوم المراجعة في الثلاثينيات القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لعدة عوامل، من أبرزها رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيف العبء الناتج عن المراجعة الخارجية، حيث كانت التشريعات الأمريكية تلزم جميع المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية بإخضاع حساباتها لمراجعة خارجية لاعتمادها (مخلف، 2007).

في البداية، كانت المراجعة الداخلية تقتصر على الرقابة المالية فقط، وتركز على التدقيق المحاسبي واكتشاف الأخطاء والغش. ومع تطور المنظمات وتعقيد العمليات وزيادة المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع الأنشطة واتساع حجم الأعمال، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية، توسعت وظيفة المراجعة الداخلية لتشمل التدقيق التأكيدي والاستشاري بهدف تحسين الأداء. وبالتالي أصبحت المراجعة الداخلية اليوم وظيفة تقييمية تمارس داخل المنظمة، وتهدف إلى فحص ومراجعة كافة الأنشطة، سواء المالية أو الإدارية. كما تسهم في مساعدة الأفراد على أداء مهامهم بكفاءة وجودة عالية من خلال تقديم الدراسات والتحليلات والتقييمات، إلى جانب التوصيات والاستشارات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة المختلفة داخل المنظمة. حيث ان وجود المراجعة الداخلية بمنشآت



الاعمال يوفر معلومات موضوعية تسهم في دعم اتخاذ القرارات لتسيير أعمال المنظمة، مما جعلها الآن أحد أهم الركائز الداعمة للإدارة العليا.

- على الرغم من تعدد تعريفات المراجعة بين الباحثين المتخصصين والمعاهد والجمعيات المهنية، إلا أن جميعها تتفق في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمجالات التي تعمل فيها. وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:
- جمعية المحاسبة الأمريكية عرفت المراجعة بأنها "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة بشكل موضوعي حول نتائج الأنشطة والأحداث، بهدف التحقق من مدى توافق هذه النتائج مع المعايير المقررة، وإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" (الصبان، 2003).
 - عبد الله (2000) عرف المراجعة بأنها "فحص نقدي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة، بهدف إصدار رأي فني محايد حول مدى دقة القوائم المالية في التعبير عن الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة خلال تلك الفترة".
 - مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين عرف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المنظمة لتقديم خدمات تقييمية للإدارة، ويعمل كأداة رقابية لقياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى" (نسمان، 2009).
 - مخلوف (2007) وصف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف إلى فحص وتقييم النواحي المالية والمحاسبية والسياسات والإجراءات الموضوعية، وقياس فعالية وكفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها".
 - الغباري (2000) عرف المراجعة بأنها "عملية فحص للمعلومات المحاسبية والمالية بناء على مجموعة من الأدلة، يقوم بها شخص مؤهل مهنيًا وعمليًا، بهدف ضمان صحة وشرعية القوائم المالية لفترة زمنية محددة، وفقًا لمعايير موضوعية، مع توصيل النتائج لمستخدمي هذه القوائم".



❖ خصائص المراجعة الداخلية

تتسم المراجعة الداخلية بمجموعة من الخصائص هي (الغباري، 2007):

1. الاستقلالية في التقييم: يشترط أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً تماماً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها لضمان النزاهة والموضوعية.
2. الدور الاستشاري: تسهم المراجعة الداخلية في تقديم التحليلات والاستشارات والدراسات والاقتراحات المناسبة للإدارة ومجلس الإدارة في التوقيت المناسب.
3. الدور التأكيدي: بناء على تقييم المخاطر، تهدف المراجعة الداخلية إلى قياس كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، مما يطمئن الإدارة بأن المخاطر محددة ويمكن التعامل معها بشكل ملائم.
4. الموضوعية: يجب أن ينفذ المراجع الداخلي عمله بإنصاف وتجرد، دون أي تحيز أو تمييز، مع الالتزام بجمع وتقييم الأدلة بطريقة عادلة. هذه الخاصية تعد أساسية لتقديم خدمات التأكد والاستشارة للإدارة وكافة الأطراف المعنية بالشركة.

❖ مهام المراجعة الداخلية

يمكن تلخيص أبرز مهام المراجعة الداخلية وفقاً لما ورد في (عشماوي، 2005) كما يلي:

- تقييم نظم الضبط الداخلي والمحاسبي للتأكد من سلامتها وملاءمتها.
- مراجعة الخطط والإجراءات بهدف الكشف عن أي اختلالات واقتراح الحلول المناسبة، مع التركيز على كافة جوانب نشاط الشركة، وليس فقط الجوانب المحاسبية والمالية.
- حماية أصول الشركة من الغش والتلاعب، وتقليل الخسائر الناتجة عن الإهمال.
- التحقق من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية التي تستخدم من قبل الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- مراقبة وتحليل العمليات التشغيلية للشركة، ودراسة حسابات التكاليف ومطابقتها مع الحسابات المالية.



❖ أهداف المراجعة الداخلية

تهدف المراجعة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسهم في تعزيز كفاءة العمليات داخل الشركة وضمان الامتثال والشفافية، كما أوضح نسمان (2009):

- 1- مراجعة النظم والإجراءات: التحقق من التزام الشركة بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين، واللوائح التي تؤثر بشكل جوهري على العمليات والتقارير.
- 2- ضمان دقة البيانات المحاسبية: التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات لضمان الاعتماد عليها كأساس موثوق في رسم السياسات.
- 3- التحقق من موثوقية المعلومات: التأكد من نزاهة ودقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الاعتماد على الوسائل المستخدمة لتحديد وتصنيفها وقياسها.
- 4- حماية أصول الشركة: المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها من الضياع أو التلاعب أو سوء الاستخدام.
- 5- تقييم كفاءة الموارد: قياس فعالية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- 6- مراجعة الأداء: التدقيق في العمليات والبرامج لضمان توافق النتائج مع الأهداف المحددة والتأكد من تنفيذها وفقاً للخطط الموضوعة.
- 7- التواصل مع الإدارة: تقديم تقارير للجهات المسؤولة في الشركة حول مدى تطابق التنفيذ العملي مع السياسات والخطط المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

❖ وسائل المراجعة الداخلية

تتمثل وسائل المراجعة الداخلية فيما يلي (خيرى، 1986):

1. التحقق: هو إحدى الوسائل التي تركز على فحص مراكز العمليات عند نقطة زمنية معينة، وليس على مدى فترة زمنية ممتدة. يهدف التحقق إلى التأكد من الأرصدة والإجماليات المدرجة في القوائم المالية من حيث الملكية والوجود الفعلي. ويتضمن التحقق العناصر التالية: السجلات، الأصول المملوكة للمنشأة التقارير.



2. التقييم: يعنى بفحص السجلات المحاسبية والتقارير عنها. يقوم المراجع الداخلي بتقييم قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه. كما يتيح التقييم فهم الوضع الحقيقي للنظام المحاسبي واقتراح التعديلات المناسبة لتعزيز أدائه.

3. الحماية: تهدف هذه الوسيلة إلى حماية أصول المنشأة وضمان كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وذلك لتجنب الإفلاس والسرقة. وتشمل الحماية ما يلي: ضمان حماية الأصول، التأكد من صحة المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها، التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد، ضمان ملائمة أساليب القياس والسياسات والخطط والأفراد مع القوانين واللوائح، التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية للعمليات الجوهرية، تقييم دقة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الأصول غير الفعالة.

❖ أنواع المراجعة الداخلية

تنقسم المراجعة الداخلية إلى نوعين رئيسيين: المراجعة المالية والمراجعة الإدارية (حجازي، 2010). حيث تركز المراجعة المالية على فحص العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستخدمة لإدارة هذا الجانب، وذلك باستخدام الأساليب التالية:

- تحليل الحسابات والنتائج لتحديد الانحرافات القائمة.
- التحقق من صحة الوثائق التي تعدها المؤسسة، مثل الفواتير وموازن المراجعة.
- التأكد من وجود الأصول فعلياً عبر تنفيذ إجراءات الاستلام والجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابت، والتأكد من دقة معالجتها المحاسبية في السجلات.

في حين تختص المراجعة الإدارية بفحص الإجراءات الرقابية المتعلقة بالجوانب غير المالية أو المحاسبية، مما يتطلب فهماً للسياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة. وتشمل مهامها ما يلي:

- دراسة واختبار العمليات المختلفة، مثل الأنشطة الإنتاجية، من حيث كفاءة الإنتاج ومراقبة الجودة.
- تقييم برامج تدريب الموظفين والعاملين في المؤسسة، وتحديد فعاليتها، مع اقتراح وسائل لتحسينها بهدف رفع مستوى الأداء الوظيفي.



المبحث الثاني - المعايير الدولية للمراجعة والتدقيق الداخلي

المعايير الدولية للمراجعة والتدقيق الداخلي، التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA)، تشير إلى المبادئ والأسس العامة التي تنظم عملية المراجعة. تعد هذه المعايير إطاراً شاملاً يمكن للمراجع من خلاله استخدام الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة. تهدف المعايير الدولية إلى توضيح كيفية ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي، حيث تعتبر دليلاً مرجعياً للمراجع الداخلي في أداء مهامه. وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام رئيسية تغطي مختلف جوانب المراجعة الداخلية (كريبات، 2017):

- 1- المعايير العامة: تتعلق بالشخص المراجع، من حيث التأهيل الشخصي والعلمي، وتشمل:
 - الكفاءة: ضرورة أن يتمتع المراجع بمستوى عالٍ من المهارات والمؤهلات العلمية والعملية لضمان أداء مهامه بكفاءة.
 - الاستقلالية: يجب أن يكون المراجع مستقلاً عن أي ضغوط قد تؤثر على حياده وأدائه.
 - العناية المهنية الواجبة: تعني الالتزام بأداء المهمة بدقة، من خلال التحضير المسبق والالتزام بالقوانين والعقود ذات الصلة.
- 2- معايير الفحص الميداني: تركز على الإجراءات التي تتبع أثناء تنفيذ عملية المراجعة لتحقيق الأهداف المرجوة، وتشمل:
 - إعداد خطة المراجعة: تتسم بالمرونة وتشمل جميع الخطوات والإجراءات المتعلقة بعملية الفحص.
 - جمع الأدلة: التأكد من جمع أدلة كافية وملائمة لتدعم النتائج التي توصل إليها المراجع، مما يساهم في اتخاذ قرارات سليمة بشأن القوائم المالية والمستندات المفحوصة.
 - الإشراف: ضمان توجيه ومتابعة عمل المساعدين خلال العملية.
- 3- معايير إعداد التقرير: تتناول الإجراءات التي يجب اتباعها عند إعداد التقرير النهائي للمراجعة، وتتضمن:
 - توافق القوائم المالية: التأكد من توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية العامة ومدى الثبات في تطبيقها بين الدورات المالية السابقة، لتوفير عناصر مقارنة.



- ملاءمة الإفصاح: التحقق من صحة البيانات في القوائم المالية ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إبداء الرأي: تقديم المراجع لرأيه بشأن عملية المراجعة ونتائجها، ويتضمن التقرير توصيات لتحسين الأداء، وقد يشمل التقرير أحد الآراء التالية:
 - رأي بدون تحفظ: إذا كانت القوائم المالية تعبر بدقة وصدق عن العمليات المالية والمركز المالي للمؤسسة.
 - رأي بتحفظ: إذا كانت القوائم المالية تعبر بشكل عام عن المركز المالي، لكن توجد تحفظات محددة لا تؤثر بشكل جوهري.
 - إبداء رأي سلبي: وهو عندما يرى المراجع بأن المستندات لا تعكس بصدق عن وضعية المؤسسة وأن هناك تجاوزات خطيرة في السجلات تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة حالياً أو في المستقبل.
 - عدم إبداء الرأي، ويكون هذا عندما لا يستطيع المراجع أن يبدي رأيه حول العمليات التي قام بها لأسباب معينة نتيجة ضغوط أو عدم توفر الإثباتات أو غيرها من الظروف.
- وفي عام 2017، قام المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بإصدار آخر تحديث لمعايير المراجعة الداخلية، حيث تم تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين رئيسيتين (حسين، 2018):
 - أولاً: معايير الصفات: تتعلق هذه المجموعة بخصائص وصفات الشركات والأفراد الذين يمارسون أنشطة المراجعة الداخلية، وتشمل أربعة معايير رئيسية صادرة عن معهد المراجعين الداخليين:
 1. المعيار 1000: الأهداف، الصلاحية، والمسؤولية.
 - يشير إلى تحديد أهداف، وصلاحيات، ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية بوضوح.
 2. المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية
 - يؤكد على استقلالية نشاط المراجعة الداخلية، وضرورة التزام المراجعين بالموضوعية أثناء تأدية أعمالهم.
 3. المعيار 1200: البراعة وبذل العناية المهنية



يوضح أهمية تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة ومهنية عالية.

4. المعيار 1300: الرقابة النوعية وبرامج التحسين

ينص على ضرورة وضع إدارة المراجعة الداخلية برنامجا للرقابة النوعية والتحسين المستمر، يشمل جميع أنشطة المراجعة ويراقب فعاليتها بانتظام.

ثانيا: معايير الأداء: تصف هذه المجموعة أنشطة المراجعة الداخلية والمعايير المستخدمة لقياس أدائها، وتشمل سبعة معايير رئيسية:

1. المعيار 2000: إدارة نشاط المراجعة الداخلية

يركز على مسؤولية مدير المراجعة الداخلية في إدارة النشاط بفعالية لضمان تحقيق قيمة مضافة للشركة.

2. المعيار 2100: طبيعة عمل المراجعة الداخلية

يشمل تقييم وتحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة.

3. المعيار 2200: تخطيط مهمة العمل

يوجب على المراجعين الداخليين إعداد خطة واضحة لكل مهمة مراجعة.

4. المعيار 2300: تنفيذ المهمة

يتطلب من المراجعين جمع وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة.

5. المعيار 2400: توصيل النتائج

يلتزم المراجعون بتوصيل النتائج المهمة مباشرة إلى الجهات المعنية.

6. المعيار 2500: متابعة التقدم

يطلب من مدير قسم المراجعة الداخلية وضع نظام متابعة ومراقبة للنتائج التي تم رفعها للإدارة.

7. المعيار 2600: قبول الإدارة للمخاطر

ينص على مسؤولية مدير قسم المراجعة الداخلية في مناقشة أي مستوى غير مقبول من المخاطر مع الإدارة التنفيذية.



ثالثاً – الإطار التحليلي للدراسة

❖ الاجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تصميم الاطار النظري والاجراءات المنهجية للدراسة، حيث تم الاستعانة بالكتب والابحاث والدراسات السابقة في تغطية المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، ومن اجل جمع البيانات الاولى تم الاعتماد على استراتيجية الدراسة المسحية ؛ حيث اشتمل مجتمع الدراسة على موظفي أقسام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؛ وبالنظر إلى تجانس عناصر المجتمع المتمثل في المؤسسات المصرفية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة الى قيود الوقت والجهد الناتجة عن امتداد المساحة الجغرافية لليبية، فقد تم حصر الدراسة على المصارف التجارية الكائنة في مدينة سرت، والبالغ عددها ثمانية مصارف عامة وخاصة، وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة (فرع جامعة سرت)، مصرف الوحدة (الرئيسي)، مصرف شمال أفريقيا، المصرف التجاري الوطني، مصرف التضامن، ومصرف التجارة والتنمية؛ وقد بلغ عدد موظفي أقسام المراجعة الداخلية في هذه المصارف (56) موظفاً. وبالنظر إلى صغر حجم المجتمع، فقد تم تضمينه بالكامل في الدراسة لضمان الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية، وجرى التركيز على موظفي أقسام المراجعة الداخلية نظراً لما يتمتعون به من اختصاص وخبرة تؤهلهم لتقديم معلومات دقيقة وملائمة حول إشكالية الدراسة، ولجمع البيانات المطلوبة، تم توزيع استمارات الاستبيان، وجاءت نتائج التوزيع والاسترجاع على النحو الآتي:

جدول رقم (1) : نتائج توزيع الاستبيان

مئث ل ر ج ب	مئث ل ك ب	مئث شك بلك ك	مئث ل ك ب
56	48	45	مئث شك بلك ك
100%	86%	80%	مئث شك بلك ك

❖ وصف أداة جمع البيانات (الاستبيان)

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم نموذج استبيان يغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوي استمارة الاستبيان علي رسالة في مقدمتها لغرض التعريف بموضوع الدراسة كما تضمنت تأكيدات للمشاركين في الاستبيان علي سرية المعلومات واستخدامها فقط لأغراض البحث العلمي وعدم تسريبها إلي أي طرف ثالث. واشتمل الاستبيان علي جزأين رئيسيين هما:



الجزء الأول: وهو يتعلق بخصائص عينة الدراسة "المعلومات الشخصية للمشاركين" وقد تألف هذا الجزء على عدد (6) اسئلة لكل منها عدد من الاجابات الاختيارية.

أما الجزء الثاني: من الاستبيان فقد تمثل في البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث قسم هذا الجزء الي قسمين رئيسين، الأول يحتوي على (10) فقرات لتقييم مدى فاعلية اجراءات المراجعة الداخلية في تحقيق اهدافها بالمصارف (عينة الدراسة). والقسم الثاني يشمل عدد (10) فقرات تستهدف تقييم مدى التزام المصارف بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية. ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة تم اللجوء الى استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس هذه الفقرات.

❖ صدق وثبات الاستبيان

لغرض التأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة أي صدق وصلاحيه نموذج الاستبيان تم عرض الاستبيان على مجموعه من المحكمين من اساتذة كلية الاقتصاد بجامعة سرت وكان عددهم "5" أساتذة، وقد اعتبرت الفقرات صادقة وصالحة للقياس إذا حظيت بقبول أغلبهم، واستناداً علي اراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل وإعادة صياغة بعض الفقرات من أجل رفع مستوى صلاحية ومصداقية الاستبيان.

كما تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق اخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات معامل ألفا كرونباخ، والنتائج بالجدول (2) اظهر أن فقرات الاستبيان تتسم بالثبات، حيث ان قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان تجاوز 0.84، وهو اعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار (0.60)، وهذا يعني انه لو تم إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس المشاركين الدراسة فسوف نحصل على نفس النتائج ونفس المعدل المحسوب.

جدول رقم (2): نتائج معامل الفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.84	20

❖ وصف خصائص عينة الدراسة

الجدول (3) يبين وصف عام لخصائص الأفراد المشاركين في تعبئة نموذج الاستبيان.



جدول رقم (3): خصائص المشاركين

		Frequency	Percent
الجنس	ذكر	31	69
	انثى	14	31
العمر	25-35	9	20
	36-45	15	33
	46-55	18	40
	56 وأكثر	3	7
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	11	24
	بكالوريوس	21	47
	ماجستير	8	18
	أخرى	5	11
التخصص	إدارة أعمال	8	18
	محاسبة	11	24
	تمويل ومصارف	23	51
	أخرى	3	7
الخبرة	سنوات 5 أقل من	5	11
	من 5 إلى 10	14	31
	من 10 إلى 15	17	38
	أكثر من 15	9	20
المصرف	التجاري الوطني	4	9
	الجمهورية	5	11
	شمال أفريقيا	6	13
	الوحدة الرئيسية	5	11
	الوحدة فرع جامعة سرت	9	20
	الصحاري	5	11
	التضامن	3	7
	التجارة والتنمية	8	18

يلاحظ من الجدول (3) أن فئة المشاركين من الذكور هي الأكثر تكراراً حيث بلغت نسبتهم 69% تقريباً، بينما نسبة فئة الإناث بلغت 31%؛ وهذا يعتبر طبيعياً في المجتمعات الشرقية المحافظة مثل المجتمع الليبي. ويشير الجدول إلى أن الفئة العمرية الواقعة ما بين (55-46) هي الأكثر تكراراً ما بين الفئات العمرية الأخرى حيث بلغت حوالي 53% بينما الفئة العمرية (56 وأكثر) هي الأقل تكراراً حيث بلغت 7% من المشاركين. كما يتضح من الجدول أن أغلب المشاركين هم من حملة بكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 47%. بينما كانت أقل نسبة وهي 11% تمثل حملة شهادات أخرى. أما حملة دبلوم متوسط وماجستير من المستويات التعليمية فقد بلغت 24%، 18% على التوالي؛ ويبين الجدول أن فئة المتخصصين في حقل التمويل والمصارف من موظفي المصارف التجارية بمدينة سرت هم الأكثر تكراراً حيث كانت أعلى نسبة لهم وهي 51% بينما بلغت نسبة فئة متخصصي إدارة الأعمال والمحاسبة وغيرها ما نسبته 18%، 24%، 7% من المشاركين على التوالي.



وفيما يتعلق بالخبرة فإن الجدول يشير الى ان ما نسبته 38% من المشاركين يتمتعون بخبرة تقع ما بين (من 10 وأقل من 15 سنة) وهي الفئة الأكثر تكرارا، بينما بلغت الفئة (أقل من 5) أقل تلك الفئات تكرارا فقد بلغت ما نسبته 11% من المبحوثين، ونستنتج من ذلك إن أغلب المجيبين على فقرات الاستبيان يتمتعون بخبرة كافية تمكنهم من فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها بسهولة وموضوعية. وأخيراً أشار الجدول الى ان المشاركين يتبعون عدة مصارف مختلفة، حيث كان أكثرهم من مصرف الوحدة فرع جامعة سرت حيث بلغت نسبته 20%. بينما كانت اقل نسبة وهي 7% تمثل المشاركين التابعين لمصرف التضامن.

❖ عرض وتحليل البيانات

للتعرف على اتجاه آراء أفراد العينة حول فقرات الاستبيان تم الاعتماد على أساليب الاحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية) وذلك من أجل توصيف درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومستوى التزامه بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهميته في الحد من المخاطر المصرفية. فيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين على فقرات الاستبيان:

اولاً- إجابات المشاركين حول الفقرات التي تقيس واقع إجراءات المراجعة الداخلية ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين حول الفقرات التي تقيس واقع إجراءات المراجعة الداخلية ومدى فاعليتها في تحقيق اهدافها

Descriptive Statistics					
Items	N	Min.	Max.	Mean	Std. Deviation
يوجد قسم مختص بأعمال المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمصرف.	45	1	5	4.35	1.53
يتحمل المراجعين الداخليين كامل المسؤولية تجاه مصرفهم.	45	1	5	3.95	1.11
يتمتع نشاط المراجعين الداخليين في المصرف بالاستقلالية.	45	1	5	3.24	1.43
يلتزم المراجعين الداخليين في المصرف بالحياد والنزاهة عند أداء مهامهم.	45	1	5	3.53	1.51
يقوم المراجع الداخلي في المصرف بالفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية بصفة دورية.	45	1	5	4.21	1.23
يقوم المراجع الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال بيانات ومعلومات التقارير المالية الادارية.	45	1	5	3.11	1.14
يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من أن التقارير المالية السنوية لمصرفكم قد تم الإصحاح عنها بدقة وشفافية في الوقت المناسب.	45	1	5	3.95	0.99
يقوم المراجع الداخلي بتحديث نظام الرقابة الداخلية بالشكل الذي يتلاءم مع الاستراتيجية العامة للمصرف.	45	1	5	3.22	1.81
يتم فحص وتقييم خطة عمل المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة.	45	1	5	3.72	0.930
يقوم المراجع الداخلي في المصرف بتزويد مجلس الإدارة العليا بالتحليلات والاقتراحات والتوجيهات اللازمة.	45	1	5	3.99	1.30



يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات اختبار الفرضية الأولى - حسب نتائج المتوسط الحسابي - تتراوح ما بين (3.11) (4.35) ، وبالتالي هذا يشير إلى نتائج مشجعة حول واقع تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية ومدى كفاءتها في تحقيق أهدافها ، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية جميعها لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (3)، ويستنتج من نتائج الإحصاء الوصفي المبدئية أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن المصارف التجارية محل الدراسة ملتزمة بتطبيق إجراءات المراجعة الداخلية بكفاءة وبالشكل الذي يحقق أهدافها وذلك بمستوى مقبول حسب آراء المبحوثين.

ثانياً- إجابات المشاركين حول التزام اقسام المراجعة الداخلية بالمصارف بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين حول عبارات التزام اقسام المراجعة الداخلية بالمصارف

بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

Descriptive Statistics					
Items	N	Min.	Max.	Mean	Std. Deviation
تتسم إجراءات المراجعة الداخلية بوضوح الاهداف والصلاحيات والمسؤوليات في كل المستويات الادارية.	45	1	5	3.63	1.039
تشمل إجراءات المراجعة الداخلية خطط تراعي طبيعة عمل ونشاط وحجم المؤسسة محل المراجعة.	45	1	5	3.40	1.075
يتم التخطيط للمراجعة الداخلية عن طريق تحديد اهداف كل عملية بتحديد نطاقها وقوع المعلومات اللازمة.	45	1	5	3.61	0.998
تعمل اقسام المراجعة الداخلية على تحديد اجراءاتها بشكل دوري وفقا لمنشورات وضوابط المصرف المركزي التي تدعو المصرف للالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة.	45	1	5	3.18	0.893
تعمل اقسام المراجعة الداخلية على خطة وخريطة تنظيمية واضحة تضمن عدم تدخل الاختصاصات بين مختلف المستويات الادارية.	45	1	5	3.21	0.943
تضمن اقسام المراجعة الداخلية تقديم تقارير دورية بشكل سري للإدارة العليا.	45	1	5	3.49	1.35
تتصف إجراءات الراجعة الداخلية المعتمدة بالمصرف تقدر مناسب من الاستقلالية والموضوعية.	45	1	5	4.10	1.06
القائمين على عمليات المراجعة الداخلية لديهم التأهيل لعلمي المتخصص ورصد كافي من المهارات والخبرات التي ترهلهم للقدرة على فهم والتشخيص الاداء.	45	1	5	3.75	0.782
تقوم اقسام المراجعة الداخلية بمتابعة نتائج المراجعة والعمل على تحسين الاداء وفقا لضوابط الاداء المهني للمراجعة	45	1	5	3.25	1.32
إجراءات الداخلية تتعامل مع ادارة الخطر وفقا لضوابط المعايير المهنية	45	1	5	3.32	1.19

يتضح من الجدول السابق أن اتجاه إجابات المشاركين حول فقرات اختبار الفرضية الثانية - حسب نتائج المتوسط الحسابي - قد تراوحت ما بين (3.18) (4.10) ، وبالتالي فهي إيجابية نحو غالبية الفقرات السابقة



التي تؤكد التزام اقسام المراجعة الداخلية بالمصارف بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وذلك لأن معظم متوسطاتها الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي لأداة القياس (3) ، ويستخلص من هذه النتائج الوصفية أن معظم الأفراد المشاركين يؤكدون ان اقسام المراجعة الداخلية بالمصارف على دراية بالمعايير الدولية للمراجعة وملتزمون بها بشكل ما بين المرضي والمقبول.

❖ اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

إلا ان هذه النتائج الوصفية يستوجب تأكيدها عند درجة ثقة 95% اي مستوى دلالة 5% وهي مستوى المعنوية المعتمد بهذا الدراسة لأجل اختبار فرضياته. ولأجل ذلك سيتم استخدام اختبارات الاحصاء الاستدلالي المناسبة مثل الاختبار T-Test ، ولكنه وقبل البدء باستخدام هذه الاختبارات الاحصائية المعلمية لابد من التحقق من صلاحية استخدامها لاختبار فرضيات الدراسة وبالتالي صحة النتائج ، وذلك عن طريق التأكد من نوع البيانات ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي او التوزيع غير الطبيعي وذلك عن طريق استخدام اختبار التوزيع الطبيعي. الجدول التالي يبين نتائج الاختبار الاحصائي المتعلق بتحديد نوع البيانات الاولية للبحث، وكما هو واضح من الجدول ادناه ان النتائج تشير الى ان بيانات حول متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فان الاساليب الاحصائية المعلمية سيتم استخدامها في هذا الدراسة، وهي مناسبة ويمكن الوثوق في نتائجها.

جدول رقم (6): مدى تماثل البيانات للتوزيع الطبيعي

	Tests of Normality					
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Items	.5260	45	.7200	.8290	45	.6860
a. Lilliefors Significance Correction						

• الفرضية الأولى

تتصف إجراءات المراجعة الداخلية المطبقة بالمصارف التجارية الليبية بالفاعلية في تحقيق أهدافها.



جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
مدى كفاءة اجراءات المراجعة الداخلية في تحقيق اهدافها	45	3.73	1.52	.147		
One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى كفاءة اجراءات المراجعة الداخلية في تحقيق اهدافها	4.031	44	.002	33.7	2.916	3.404

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $0.05 \geq$

يبين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تقيس مدى كفاءة اجراءات المراجعة الداخلية المعتمدة بالمصارف (عينة الدراسة) في تحقيق اهدافها، قد بلغ (3.73) وهو مقبول نسبيا، كما يلاحظ أن الاختبار دال إحصائياً (sig. = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، وهذا يعني أن المتوسط الحسابي المحسوب (3.73) لآراء أفراد العينة يزيد فعلياً عن المتوسط الفرضي (3)، وبالتالي فإن هذه النتيجة تؤكد رفض الفرض العدمي (HO) وقبول الفرض البديل (HI) الذي يؤكد ان اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية محل الدراسة تتصف بالفاعلية بشكل يضمن في تحقيق أهدافها، وهذه النتائج تتوافق مع خلاصة معظم الدراسات السابقة حيث اشارت بشكل عام لأهمية إجراءات المراجعة الداخلية ومدى فاعليتها في تحقيق اغراضها وكشف انحرافات الأداء وتجنب المخاطر المصرفية المحتملة.

• الفرضية الثانية

اجراءات المراجعة الداخلية المطبقة بالمصارف التجارية الليبية تتوافق مع الضوابط والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.



جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
مدى انسجام والتزام اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف مع المعايير الدولية للمراجعة	45	3.49	1.54	053.1		
One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى انسجام والتزام اجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف مع المعايير الدولية للمراجعة	5.420	44	.000	493.	15.2	3.07

فإنه لا يمكن قبول الفرضية بـ 0.05

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المحسوب لإجمالي الفقرات التي تقيس مدى التزام إجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف (عينة الدراسة) بالضوابط والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية. قد بلغ (3.49)، كما يتضح أن نتائج الاختبار الإحصائي المستخدم (t) ذات دلالة إحصائية، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (sig. = 0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05). وهذا يعني أن المتوسط الحسابي المحسوب (3.49) لأراء أفراد العينة يزيد فعلياً عن المتوسط الحسابي الفرضي وهو (3)، وبالتالي فإن هذه النتائج الإحصائية تؤكد رفض الفرض العدمي (HO) وقبول الفرض البديل (HI) الذي يفترض تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف قيد الدراسة وفقاً بضوابط والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية. وهذه النتائج تتوافق مع معظم نتائج الدراسات السابقة (خلاط وآخرون (2023)، صالح و مايو (2016)) حيث أظهرت أن إجراءات المراجعة الداخلية المطبقة بالمصارف تتوافق مع جملة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية. واختلفت من ناحية أخرى مع بعض نتائج الدراسات السابقة (الترهوني وآخرون (2023)، فضل وآخرون (2021)، العمري وعبدالغني (2006)) التي أشارت إلى وجود معوقات وتحديات تواجه تبني تلك المصارف للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.



النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية وإجراء الدراسة الميدانية للبحث يمكن تلخيص عدد من النتائج النظرية التطبيقية كما يلي:

- اشارت الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بان تطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف له دور أساسي في تعزيز الشفافية والكفاءة وتقليل المخاطر التشغيلية. وأن الهدف الرئيسي لمعايير المراجعة والتدقيق الدولية يتمثل في توحيد قواعد وإجراءات العمل الرقابي في ظل انتشار التجارة الخارجية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق العالمية.
- اشارت النتائج الاحصائية للبحث الى وجود استخدام مرضي نسبيا لإجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية المبحوثة التي من شأنها ان تحقق الاهداف المرغوبة بكفاءة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات المشاركين (3.73).
- كما اظهرت نتائج الدراسة أن المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت تقوم بتطبيق اجراءات المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية المتعارف عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمستوى التزام المصارف بهذا المعايير (3.49) حسب اراء المشاركين وتعد درجة ممارسة مقبولة في المستوى المتوسط عموماً.
- من الملاحظ من نتائج الدراسة أن هناك تفاوت بين المصارف التجارية العاملة في سرت في مستوى تطبيق معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها، وقد يعزى هذا التفاوت إلى عوامل عدة منها عدم تناسب المعايير مع طبيعة عمل المصرف وخصوصيته وكذلك لعدم وجود معايير محلية للمراجعة وملزمة للمصارف التجارية الليبية من قبل الجهات الرسمية الإشرافية .



ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة النظرية التطبيقية يرى الباحثان اقتراح عدد من التوصيات كما يلي:

- تعزيز كفاءة أداء المراجعين الداخليين بالمصارف الليبية من خلال تدريبهم على فهم وتطبيق المعايير المراجعة الداخلية.
- المتابعة المستمرة للتعديلات الجديدة على معايير المراجعة الدولية ودمجها في إجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف.
- التعاون مع مكاتب مراجعة دولية معتمدة تتمتع بخبرة في تطبيق معايير المراجعة الدولية لتعزيز دور المراجعة الداخلية بالمصارف الليبية.
- التركيز على زيادة وعي إدارات المصارف الليبية بأهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.
- التعاون مع ذوي الاختصاص بسن تشريعات وقوانين تضمن إيجاد معايير محلية للمراجعة الداخلية، تتسجم مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وإلزام المصارف التجارية الليبية بتبنيها وتطبيقها.
- ضرورة التعاون مع نقابة المحاسبية والمراجعين القانونيين من أجل الاهتمام بشؤون مهنة المراجعة الداخلية وتطوير آليات عملها بما يستجد من متغيرات عالمية.



قائمة المراجع

- الترهوني، احمد ، اسميو، إسماعيل، والبطلاوي، بشينة. (2023). الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية في شركات التأمين. مجلة لسان القلم. المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية: الجزء الاول.
- الحارس ، عبدالرحمن عمر. (2022). مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها - دراسة مسحية في الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة تشرين . 44 (1). 12 - 28.
- العمري، أحمد مصطفى، وعبد المغني فضل عبد الفتاح. (2006). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 2 (3). 343-368.
- خلاط ، جميل محمد، افتوحة، مصطفى ساسي، و مسعود ،فاطمة محمد. (2023). مدى تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية . مجلة الدراسات الاقتصادية. 6 (3). 197-221.
- فضل الله، عماد عبدالله، عبدالهادي، صالح محمد، محمد، فرج عبدالكريم. (2021). مدى تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية بالمصرف التجاري الوطني في المنطقة الشرقية. مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية. 16 (6). 675 - 705.
- حجازي، وجدي حامد . (2010) . اصول المراجعة الداخلية . دار التعليم الجامعي . صفحة 25.
- خيرى، محمد محمود . (1986) . دروس البحوث في المراجعة الداخلية . القاهرة . دار الفكر العربي.
- الغباري، أيمن فتحي ، (2000) الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية (مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين. العدد 56.
- الصبان، محمد سمير . (2003) . نظرية المراجعة وآليات التطبيق . الدار الجامعية . الاسكندرية . مصر .



- عشاوي، محمد عبدالفتاح . (2005) . نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية . بحث مقدم الي المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة شركات . مصر .
- مخلوف، احمد محمد . (2007) . المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية . مذكرة لنيل شهادة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- نسمان، ابراهيم إسحق . (2009) . دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة . رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل . الجامعة الإسلامية . كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل . غزة .
- حسين، حسن فائز . (2018) . تحديد اوجه التشابه والاختلاف بين معايير ال IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق . مجلة دراسات محاسبية ومالية، 13(43) .
- كريبات، موسى محمد . (2017) . مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في الشركات الصناعية الليبية: دراسة حالة: الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة . مجلة آفاق اقتصادية . 3(05) , 101-153 .
- صالح، يزيد، ومايو، عبدالله . (2016) . واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية) . مجلة أداء المؤسسات الجزائرية . 5(1) , 61-72 .